«هيئة التنسيق» تعلن تأييدها لها.. و«الائتلاف» يعترض عليها

عبد العظيم لـ«الوطن»: على المعارضة والسلطة تأييد خطة دي ميستورا

المنسق العام لهيئة التنسيق حسن عبد العظيم

الوطن

أعلنت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي المعارضة تأييدها لخطة المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا التي تتضمن تشكيل ٤ مجموعات عمل من أجل التوصل إلى تسوية، وان الهيئة وتيارات معارضة أخرى تلقت دعوة من روسيا لزيارة موسكو في إطار النشاط الدبلوماسي الجاري لعقد «جنيف ٣»، على حين أعرب الائتلاف المعارض عن اعتراضه على خطة المبعوث الأممي.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال المنسق العام لهيئة التنسيق حسن عبد العظيم «خلال لقاء موسكو ٢ هيئة التنسيق وجبهة التغيير والتحرير والدكتور خالد العيسى وجهنا نداء إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لحل الأزمة السورية»، موضحاً أنه وخلال لقاء أمس مع الوزير المفوض في السفارة الروسية بدمشق وجه دعوة للموقعين على النداء بالإضافة إلى المنسق العام لهيئة التنسيق لزيارة موسكو في ٣١ آب الجاري وعقد لقاءات مع وزير الخارجية سيرغي لافروف ونائبه ميخائيل بوغدانوف. واعتبر عبد العظيم، أن هذه الدعوة تأتي في إطار الجهود الروسية والمشاورات التي تجريها موسكو لعقد مؤتمر «جنيف ٣» وما يسبق «جنيف ٣» من لقاءات وتحضيرات.

وأوضح عبد العظيم أنه وخلال اللقاءات مع لافروف وبوغدانوف «سنؤكد ضرورة عمل كل ما يؤدي إلى عقد جنيف ٣ بشكل ناجح وتطبيق خطة دي ميستورا الجديدة التي تتضمن تشكيل ٤ مجموعات عمل من أجل التوصل إلى تسوية في سورية».

واعتبر عبد العظيم أن تشكيل هذه اللجان الأربع لأن ذلك يهيئ لإجراءات بناء الثقة التي من بينها الإجراءات الإنسانية وتجميد القتال ومراقبة ذلك من خلال مراقبين دوليين وإطلاق سراح المعتقلين لدى السلطة وكذلك الأسرى لدى المجموعات المسلحة ومرور الإغاثة إلى كل المناطق الساخنة».

وأيد مجلس الأمن الدولي بالإجماع الإثنين خطة للمبعوث الأممي تهدف إلى التشجيع على حل سياسي في سورية، وقد تبنته للمرة الأولى خلال سنتين روسيا والأعضاء الأربعة عشر الآخرون.

ورحبت إيران الخميس بالخطة الجديدة للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية.

ويفترض أن تتيح المبادرة التي تنطلق في أيلول، تشكيل أربع مجموعات عمل حول الأمن والحماية، ومكافحة الإرهاب، والمسائل السياسية والقانونية، وإعادة الإعمار.

ودعا المنسق العام لهيئة التنسيق في تصريحه لـ«الوطن» قوى المعارضة الأخرى والسلطة إلى تأييد خطة دي ميستورا، معتبراً أن بيان وزارة الخارجية والمغتربين الذي صدر في ١٨ الجاري والذي انتقدت به التصريحات التي أدلى بها ستيفان دي ميستورا مؤخرا، واعتبرته أنه «بعيد عن الحيادية»، يؤشر على موقف سلبي من خطته. وقال عبد العظيم «هذا الموقف لا يخدم الحل السياسي».

وجاء بيان الخارجية حينها بعد أن انساق دي ميستورا وراء ادعاءات المجموعات المسلحة وأدان في بيان الإثنين الغارات الجوية التي شنها سلاح الجو التابع للجيش العربي السوري على مناطق تمركز المجموعات المسلحة في دوما.

ونفى حينها مصدر عسكري سوري بحسب وكالة «رويترز» للأنباء، أن تكون الغارات التي شنها سلاح الجو التابع للجيش استهدفت مدنيين في دوما.

ونقلت الوكالة عن المصدر قوله: إن الجماعات المسلحة «سعت للتمركز في أحياء سكنية»، مضيفاً: أن ضربات يوم الأحد كانت ردا على هجمات المجموعات المسلحة على دمشق. وتابع: «إذا كان هناك أي تصعيد باتجاه دمشق فسيكون الرد قوياً وحاسما».

في الأثناء أعرب الائتلاف المعارض عن اعتراضه على خطة المبعوث الأممي، وقال في بيان له: إن «الهيئة السياسية التقت بفريق المبعوث الأممي واستمعت منه إلى شرح عن مسار تطبيق ما ورد في تقريره لمجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٩، وعن البيان الرئاسي الأخير لمجلس الأمن الدولي في ٢٠١٥/٨/١٧». ولفت الائتلاف إلى أنه طرح العديد من الأسئلة والإيضاحات في الاجتماع، إلا أن الأجوبة لم تكن كافية لتبديد الهواجس حول العديد من المسائل.

وأوردت الهيئة في بيانها ملاحظات حول خطة المبعوث، مشيرةً إلى أن مسار العمل المقترح لتطبيق الخطة يستغرق وقتاً طويلاً، مشيرة إلى أنه لا يمكن الموافقة على تمريره في ظل ما يجري.

وأوضح الأمين العام للائتلاف، يحيى مكتبي، في تصريح صحفي، أن الغموض الذي يكتنف بعض الأمور الواردة في خطة دي ميستورا هي ما تدعو إلى الشك، ولفت إلى أن النقطة الجوهرية تتعلق بهيئة الحكم الانتقالية التي وردت في خطة المبعوث الأممي كشيء ثانوي.

وأضاف مكتبي في هذا السياق: «النقطة المركزية في بيان جنيف ١ هو تشكيل هيئة حكم انتقالية تكون ذات صلاحيات واسعة تنفيذية بما فيها الجيش والامن، والائتلاف يرى أن تشكيل هذه الهيئة هو البوابة الصحيحة للخطوات التالية، في حين أن خطة دي ميستورا جعلت من تشكيل الهيئة مفردة من مفردات النقاش، في وقت يكتنف الغموض كيفية عمل المسارات الأربعة التي نصت عليها الخطة (السياسية، والإنسانية، والأمنية، والحفاظ على المؤسسات العامة للدولة)».

واعتبرت الهيئة السياسية في الائتلاف أن الهدف المنشود من بيان جنيف ١ وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ الذي نص على تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات سيكون غائباً في خطة «دي ميستورا».

ولفت مكتبي إلى أن الائتلاف لا يريد أن تكون الخطة عبارة عن استغراق للوقت فيما يتواصل سقوط الضحايا في سورية دون التوصل إلى النتائج المتوخاة من العملية السياسية.

وفي إجابته على سؤال حول ما إذا كان ما ورد في بيان الهيئة من جملة «لا يمكن الموافقة على تمريره» رفضاً مبدئياً من الائتلاف لخطة دي ميستورا، قال مكتبي: إن «هذا الموقف مبدىء، والموقف النهائي يمكن أن يتخذ بعد أن يحصل الائتلاف على المزيد من الإيضاحات عبر التواصل مع دي ميستورا وفريقه، ومن ثم سيعود الائتلاف إلى الهيئة العامة لاتخاذ الموقف النهائي بهذا الشأن».

العربي: مشاورات جديدة بين الحكومة السورية والمعارضة قريباً بجنيف

القاهرة: رلى الهباهبة

أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، عن أمله في أن تسفر الجهود والاتصالات العربية والدولية الجارية حالياً عن إنضاج الحل السياسي المنشود للازمة السورية، وفقاً لبيان جنيف ١.

وقال العربي في تصريح للصحفيين أمس: إنه من المتوقع أن تشهد جهود حل الأزمة السورية تقدماً في الوقت الراهن، مشيراً إلى أن مجلس الأمن الدولي ولأول مرة أصدر بياناً بالإجماع لكل أعضائه بشأن ضرورة حل الأزمة السورية سلمياً، موضحاً أنه ستبدأ قريباً في جنيف جولة جديدة من المشاورات بين الأطراف المعنية من الحكومة والمعارضة. وجدد الأمين العام التأكيد على دعم الجامعة العربية للجهود التي يبذلها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا في هذا الشأن.

العميد حسين دهقان

دهقان: إيران ستواصل تقديم الدعم الدفاعي لدول المقاومة

أكد وزير الدفاع الإيراني العميد حسين دهقان أن ما تشهده سورية والعراق يندرج في سياق مخطط أميركي يرمي إلى ضرب محور المقاومة من خلال عصابات تنظيم داعش الإرهابي وغيره من التنظيمات الإجرامية.

وقال دهقان في تصريح للقناة التلفزيونية الإيرانية الأولى أمس: إن «أميركا والصهاينة أنشؤوا تلك التنظيمات الإرهابية لاستهداف دول جبهة المقاومة وإضعافها»، مشدداً على أن إيران «ستواصل تقديم الدعم الدفاعي لدول المقاومة مثل سورية والعراق واليمن».

وأوضح وزير الدفاع الإيراني، أن موقف طهران يتمثل بالحفاظ على استقلال الدول وسيادتها الوطنية وتحديد مصيرها وفق إرادة شعوبها، والحفاظ على محور المقاومة لأن بقاءه يعتبر من الأمور الإستراتيجية لإيران».

وانتقد دهقان مجدداً التصريحات الأميركية حول تقسيم العراق، واصفاً هذه التصريحات بأنها تندرج ضمن «مخطط استعماري».

وحول التهديدات التي يطلقها المسؤولون الأميركيون ضد إيران، اعتبر وزير الدفاع الإيراني، أن تلك التهديدات تظهر قوة إيران وضعف الأميركيين وهدفها توفير الأمن للكيان الصهيوني الذي يفضلونه على المصالح الوطنية للشعب الأميركي.

وأشار إلى الحظر الظالم الذي فرضه الأميركيون والغرب ضد الشعب الإيراني، لكنه اعتبر أنه شكل «فرصة استثمرها الشعب الإيراني لتحقيق النجاحات» في مختلف المجالات وبينها الدفاعية، كاشفاً عن قيام الخبراء الإيرانيين بتصميم وإنتاج كل أنواع الصواريخ وزيادة مداها بالشكل الذي يتناسب مع التهديدات والأخطار المحتملة، موضحاً أن إيران ستتسلم منظومة «إس ٣٠٠» الصاروخية بحلول نهاية العام الجاري.

وقال دهقان: إن «إيران ستختبر القمر الصناعي «سيمرغ» خلال العام الجاري»، مشيراً إلى أن نظرية إيران العسكرية دفاعية بحتة وتهدف إلى الحفاظ على السيادة الوطنية للبلاد.

وأوضح وزير الدفاع الإيراني أن السياسة الخارجية التي تعتمدها الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم على أساس الدفاع عن الوطن وتوفير الأمن في المنطقة، مشيراً إلى الإنجازات الدفاعية التي حققها الخبراء الإيرانيون.

وقال: «إذا كنا نريد إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة حقاً، فعلينا أن نزيد من قوتنا الدفاعية»، مشيراً إلى أن إيران تنظم علاقاتها مع الدول الجارة والإسلامية على أساس التعامل البناء، لافتاً إلى أن المفاوضات حول ملف إيران النووي بين طهران ومجموعة دول خمس زائد واحد في فيينا تمت في هذا الإطار وما احتواه برنامج العمل المشترك هو على هذا الأساس وليس أي شيء آخر.

سانا

نتائج الحرب التركية الشاملة ضد داعش: مسلحوها يتراجعون والتنظيم يتقدم

في قاعدة أنجرليك في أضنة (أ.ف.ب)

حلب- الوطن

مضت ثلاثة أسابيع على بدء الاتفاق الأميركي التركي المشترك ضد تنظيم داعش الإرهابي في شمال حلب، وضعف المدة على إعلان الأخيرة حربها «الشاملة» ضد التنظيم وحشد مجموعات مسلحة أخرى في مواجهته، والتي تراجعت على الأرض لمصلحته.

واستغرب متابعون للعملية العسكرية التركية في تصريحات لـ«الوطن» عدم تحقيقها أي هدف على الرغم من حشود الجيش التركي على الحدود السورية ومن دون القيام بأي عمل عسكري إلى الآن سوى التلويح بعصا المسلحين الذين ينفذون أجندة حكومة «العدالة والتنمية» والذين منوا بضربات قاصمة انتزعت منهم مناطق إستراتيجية وخصوصاً قرية أم حوش ثم بلدة تلالين فقرية سندف المتاخمة لمارع معقل «الإخوان المسلمين» وأهم حاضنة للمسلحين في الريف الشمالي.

وأكد خبراء عسكريون لـ«الوطن» أن الهدف الأساسي من إعلان تركيا ورئيسها رجب طيب أردوغان الحرب على داعش، هو ضرب حزب العمال الكردستاني و«وحدات حماية الشعب»، ذات الأغلبية الكردية، ومنعها من إقامة أقاليم الحكم الذاتي في زاويتي المثلث الجنوبيتين عين العرب وعفرين، حيث قطعت الحكومة التركية أضلاع المثلث الذي تشكل زاويته الثالثة منطقة الجزيرة في الحسكة شمالاً.

ولم يفلح المجهود العسكري التركي في إجبار داعش على الانسحاب من أي منطقة وخصوصاً في مواقع المواجهة وخطوط التماس الحدودية في مدينة جرابلس وبلدة الراعي، كما لم يطلق الجيش التركي النار صوب مسلحي داعش باستثناء وقت إعلان الحرب عليه في موقعين من دون وقوع اشتباكات.

وبذلك، أثبتت الحكومة التركية، ومن خلفها المجموعات المسلحة وقوات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن، فشلها في رسم أي سياسة هجومية في مواجهة التنظيم أو حتى مجرد احتوائه ومنع تقدمه للحؤول دون توسعه وقضمه المزيد من الأراضي.

في المقابل، يبقى الجيش العربي السوري هو المحارب الوحيد ضد الإرهاب في سورية، من شمالها إلى جنوبها، ومانع انتشاره وتمدده تجاه باقي دول المنطقة، فبالأمس نفذت وحدات من الجيش والقوات المسلحة عمليات مكثفة على أوكار وتجمعات تنظيمي داعش وجبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة في سورية بحلب وريفها وكبدتهم خسائر في الأفراد والسلاح والعتاد الحربي.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء عن مصدر عسكري تأكيده أن وحدات من الجيش قضت في عمليات دقيقة على بؤر «النصرة» والتنظيمات المنضوية تحت زعامته في أحياء النقارين وغرب حي كرم القصر والراشدين ٤ وساحة النعناعي وبني زيد والشيخ خضر وبستان الباشا والصاخور والليرمون وكرم القاطرجي والسكري.

وتأتي هذه العمليات بعد أقل من ٢٤ ساعة على قضاء وحدات من الجيش على العديد من مسلحي «النصرة» والتنظيمات الأخرى في أحياء الراشدين والليرمون والصاخور وبني زيد وبستان الباشا والشيخ خضر وحلب القديمة.

وإلى الشمال من مدينة حلب بين المصدر، أن وحدة من الجيش وجهت ضربات مركزة على بؤر وأوكار الإرهابيين في مخيم حندرات وقرية تل شعير ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد منهم وتدمير ما بحوزتهم من أسلحة وذخائر.

وفي ريف حلب الشرقي وجهت وحدة من الجيش ضربات مكثفة على تجمعات ومحاور تحرك التنظيمات الإرهابية في محيط مطار النيرب ما أسفر عن مقتل عدد من أفرادها وتدمير أسلحة وعتاد حربي لهم.

وبحسب المصدر فقد دمرت وحدة من الجيش عدداً من الآليات بعضها مزود برشاشات لمسلحي تنظيم داعش وقضت على عدد منهم في محيط مطار كويرس بريف حلب الشرقي.

واعترفت التنظيمات الإرهابية على صفحاتها في مواقع التواصل الاجتماعي بمقتل عدد من أفرادها من بينهم عبد الرحيم الخطيب الملقب بـ«الساجور».

تركيا: أردوغان متهم بتدبير «انقلاب مدني»

دخلت تركيا منعطفاً خطراً بعد الإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة بعد الفشل بتشكيل حكومة ائتلافية، وأصبحت القوى السياسية تقف بالمرصاد في مواجهة بعضها، ولعل أكثر الأطراف التي تلعب بنيران الدستور وتصب الزيت فوق النار هو حزب العدالة والتنمية. هذا واتهم رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض في تركيا كمال كيليتشدار أوغلو أمس الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بمحاولة تدبير «انقلاب مدني» نظراً لسعيه تنظيم انتخابات مبكرة بعد إخفاق مشاورات تشكيل حكومة ائتلافية.

واتهم حزب الشعب الجمهوري، الذي حل ثانياً في البرلمان وأجرى مشاورات لأسابيع مع «العدالة والتنمية»، أردوغان بإفشال المشاورات الحكومية عمداً لتنظيم انتخابات مبكرة قد تعيد لحزبه الحاكم الأغلبية التي يريدها.

وقال رئيس الحزب: «ليس هناك قانون في تركيا اليوم، الديمقراطية معلقة حالياً والدستور لا يعمل به». كما أضاف خلال لقاء مع نواب حزبه في أنقرة «نحن نواجه انقلاباً مدنياً»، ما يعيد إلى الذاكرة تاريخ تركيا الذي شهد ثلاثة انقلابات عسكرية في الأعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠.

وأكد أن حزب الشعب الجمهوري كان مستعداً للمشاركة في ائتلاف حكومي «يُحترم داخل وخارج» تركيا برئاسة رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو.

لكنه أوضح أن حزبه أراد إحداث تغييرات في ثلاث قضايا أساسية، السياسة الخارجية وهي بحاجة إلى تعديل كامل، و«المشكلة الكبرى» المتمثلة بالاقتصاد، إضافة إلى النظام التعليمي «الذي لا يرضي الأهل». وأعلن أردوغان الجمعة أنه سيلتقي رئيس البرلمان الإثنين لممارسة حقه في الدعوة إلى انتخابات مبكرة في الأول من تشرين الثاني.

أما حزب الشعب الجمهوري فيقول إن أردوغان لم يمنحه فرصة محاولة تشكيل حكومة ائتلافية بعد إخفاق حزب العدالة والتنمية، متهماً إياه بانتهاك الدستور. وفي حديث إلى صحفيين في أنقرة أمس، أكد داود أوغلو أن حزبه «العدالة والتنمية» احترم الدستور، وقال: «حتى الآن، ومنذ السابع من حزيران، والوطن هو الشاهد علينا، لم ننحرف قيد أنملة عن الدستور والقانون». والسؤال الأهم هو إذا ما كان حزب العدالة والتنمية قادراً على تحسين تمثيله في البرلمان واستعادة الأغلبية المطلقة في انتخابات مبكرة، وهو أمر يقلل المراقبون من إمكانية حدوثه.

وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٢ خسر حزب العدالة والتنمية الأغلبية المطلقة في البرلمان في انتخابات السابع من حزيران، وفشل رئيسه أحمد داود أوغلو في تشكيل ائتلاف حكومي خلال مهلة انتهت أمس.

أ ف ب

«البعث العربي التقدمي» في الأردن يدين العدوان الإسرائيلي على القنيطرة

أدان حزب البعث العربي التقدمي في الأردن، العدوان الإسرائيلي الأخير على القنيطرة والذي يأتي دعماً للتنظيمات الإرهابية بعد الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري والمقاومة في عدة مناطق.

وأكد الحزب في بيان له أمس أن الاعتداء يأتي استمراراً لممارسات كيان الاحتلال الإسرائيلي الإرهابية العدوانية التي طالما اعتادها ضد العرب في فلسطين وسورية ولبنان ومصر وغيرها، وانسجاماً مع العقيدة الصهيونية وتركيبتها ومكوناتها النفسية والتي تواجه اليوم إرباكاً بسبب ما أصابها ويصيبها من إخفاق في سورية والعراق وإيران وفلسطين.

وأشار البيان إلى أن الاعتداء يأتي بعد الفشل الذريع الذي أصاب أدوات كيان الاحتلال من العصابات الإرهابية الإجرامية بفضل صمود وبطولة وتضحيات الجيش العربي السوري والمقاومة اللبنانية ومعهما قوات الدفاع الوطني من أبناء سورية والتفاف الشعب حول جيشه وقيادته الحكيمة، كما أنه محاولة لتطويق الجهود السياسية الباحثة عن حلول سلمية للأزمة في سورية.

وأوضح البيان أن سورية تشكل القاعدة والمرتكز الأساسي للمقاومة والمواجهة والتصدي للمشاريع المعادية للأمة سواء كانت صهيونية أم أميركية أم تركية، مبيناً أنها ناضلت وتناضل لأجل صيانة المشروع القومي العربي النهضوي وامتداداته ليصل إلى كل دول الوطن العربي.

وطالب الحزب الأردني كل الأحرار والشرفاء في الوطن العربي من منظمات شعبية وأحزاب سياسية ونقابات مهنية بالوقوف مع سورية وإلى جانبها وهي تدافع عن شرف الأمة وكرامتها وسيادتها وحريتها.

واستهدف طيران العدو الإسرائيلي صباح الجمعة الماضي في إطار دعمه للتنظيمات الإرهابية التكفيرية، سيارة مدنية في قرية الكوم بمحافظة القنيطرة ما أدى إلى ارتقاء ٥ شهداء مدنيين، إضافة إلى استهدافه مساء الخميس أحد المواقع العسكرية على اتجاه القنيطرة ما أدى إلى ارتقاء شهيد وإصابة سبعة عناصر بجروح.

سانا

قولاً واحداً

خريطة نفط شرق أوسطية أميركية جديدة إلى جانب الخريطة السياسية

تحسين الحلبي

يسلم الكثيرون من المحللين السياسيين الأميركيين بأن واشنطن عجزت حتى الآن عن تدجين السياسة العراقية وتحويلها إلى تبعية شاملة للسياسة الأميركية وهذا في الواقع ما يدل عليه تاريخ التطورات العراقية منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وانسحاب قوات الاحتلال قبل أعوام.. لكن هذه الحقيقة تفرض سؤالاً هو: أين تتجه السياسة العراقية وما مستقبلها أمام هذا الصمود العراقي ضد المخطط الذي يستهدف العراق والمنطقة؟..

يرى معظم المختصين بشؤون الشرق الأوسط أن الحروب التي بعثت بها واشنطن إلى المنطقة منذ عام ٢٠٠٣– ٢٠١١ ازدادت انتشاراً فامتدت إلى حرب السعودية على اليمن وانشغال السعوديين بحرب تشبه حرب أميركا على فيتنام، ومع استمرار هذه «الفوضى الخلاقة» التي فرضتها واشنطن بمساعدة حلفائها من دول تابعة لسياستها ومجموعات إرهابية مسخرة لخدمة هذه الفوضى سينشأ جيل في دول النفط بشكل خاص لا يمكن أن يقبل بحكم الأمراء والشيوخ والملوك وما أكثرهم في المنطقة وخصوصاً بعد أن أصبحت معظم وسائل الاتصالات الحديثة بين أيدي هذا الجيل الذي تتوافر له كل مصادر المعرفة والمعلومات من دون رقابة «المطوعين» أو ما شابههم من موظفي الدول الخليجية.

ويبدو من الواضح أن ما يجري الآن في العراق من دعوة إلى تشديد الرقابة على الفساد والمفسدين وتفاعل الشارع العراقي كله من أجل حماية العراق والمحافظة على ثرواته سيحمل تأثيره في دول كثيرة وخصوصاً بعد ازدياد تقارب العراق مع طهران وابتعاده المستمر عن دول الخليج ليصبح قابلاً إلى شق طريق مستقل ينهض بشعبه ومستقبله ويعزز علاقاته مع الدول المناهضة لسياسة الهيمنة الأميركية.

وتحت عنوان مستقبل (دول الخليج في عصر الفوضى) نشر (معهد الدراسات الإستراتيجية للكلية الحربية للجيش الأميركي) في حزيران ٢٠١٣ دراسة من ٥٠ صفحة كانت خلاصتها أن دول الخليج لن تستطيع منع التأثير الذي تحمله التطورات الجارية في المنطقة منذ ٢٠١١ وأن ما حدث ويحدث الآن في البحرين سيفرض تأثيره المباشر في دول مثل الكويت وقطر والإمارات والسعودية بشكل خاص وأن الدول الغربية المتحالفة مع دول الخليج لن يكون في مقدورها منع هذه التطورات الداخلية بل إن بعضها بدأ يفضل تغيير عدد من الشخصيات الحاكمة في دول الخليج.

ويرى (ماثيو بيروز) في مجلة (أتلانتيك كانسيل) أن السعودية ستدفع أكبر ثمن باهظ بسبب حربها على اليمن التي تستنزف بسرعة مقادير كبيرة من ثرواتها المالية من دون أي جدوى سياسية أو اقتصادية..

ويبدو أن واشنطن لا تسعى إلى فرض خريطة سياسية جديدة للشرق الأوسط فقط بل أيضاً خريطة أخرى نفطية تلحق الأضرار بدول النفط التقليدية بهدف الحفاظ على إستراتيجية النفط الأميركية الجديدة فتحت عنوان «ثورة النفط الصخري الأميركية ومضاعفاتها على دول الخليج»، يرى «المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية» في دراسة نشرها في تشرين الثاني ٢٠١٤ أن تنافساً حاداً سيظهر في سوق النفط والغاز وتصديرهما وسيولد مصلحة أميركية إستراتيجية لتصدير نفطها الصخري وسيجعلها تصطدم مع عدد من دول الخليج التي سيلحق بها ضرر اقتصادي يولد نزاعات داخلية وخصوصاً في السعودية التي اعتادت إنفاق جزء كبير من ميزانيتها على الاقتصاد الاستهلاكي وليس الإنتاجي.. وترى الدراسة أن انخفاضاً مقبلاً سيطرأ نتيجة هذا التنافس واختلال ميزان العرض والطلب على أسعار النفط، فتسارع مضاعفات هذا الانخفاض ينعكس على شكل سياسة تقشف مالي لا تستطيع دول الخليج تحملها لوقت طويل وستظهر أول السلبيات في البحرين والكويت والسعودية.